

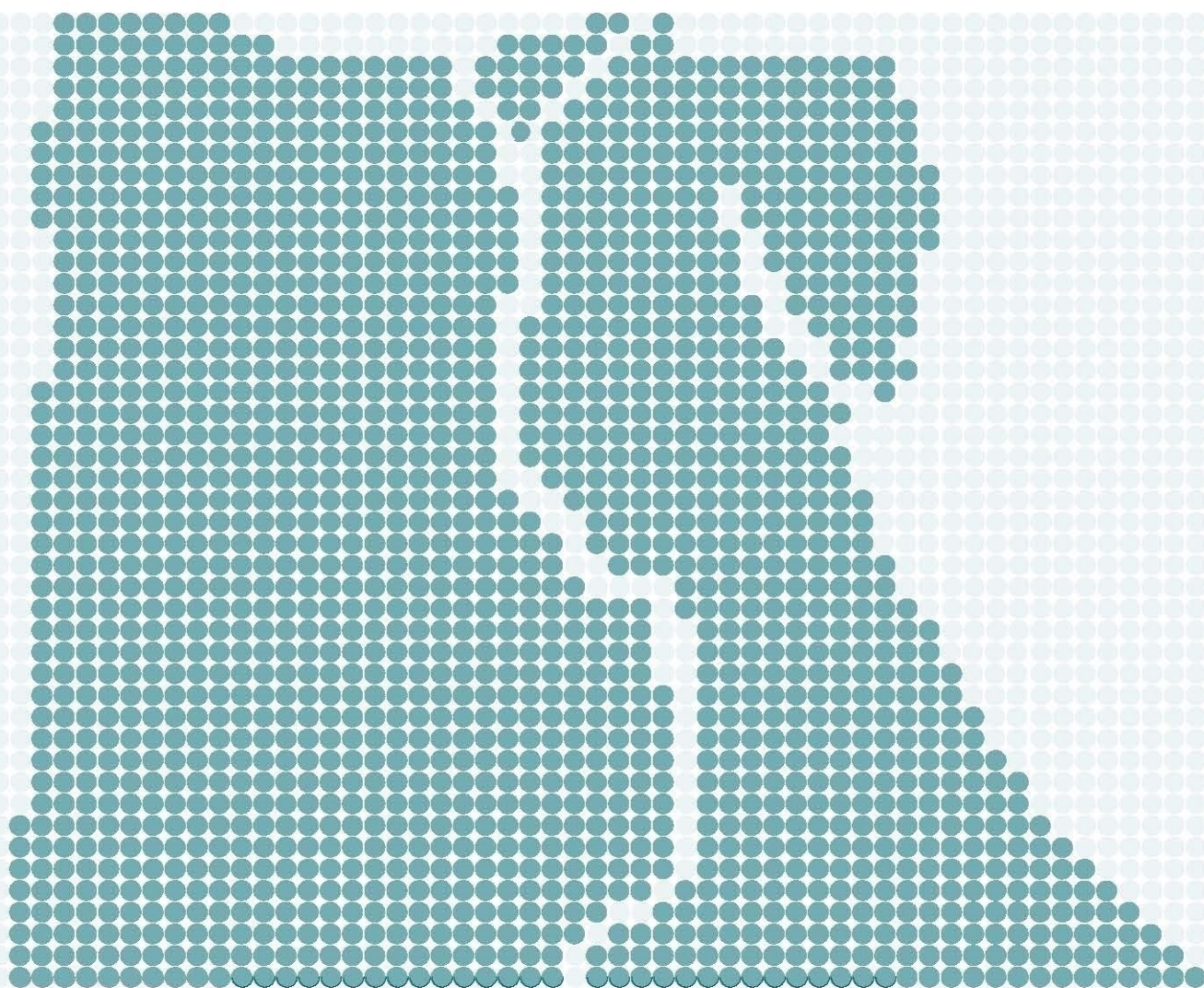
بارومتر الأعمال

٢٠١٨

العدد ٤٧



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز
طارق زكريا توفيق العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن - نائب رئيس مجلس إدارة المركز
محمد قاسم رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة، أمين عام المركز
علاء هاشم رئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم - أمين صندوق المركز
أحمد فكري عبد الوهاب المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
أحمد أبو علي شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة
حسين شكري رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة أتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
علاء الدين سبيع شريك مؤسس لشركة BPE Partners

الرؤساء الشرفيون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للاستشارات الإدارية

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من

الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

د. ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)*
راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)
رشا سيف - اقتصادي أول*
نادين عبد الرؤوف - اقتصادي*
هدى العبادي - اقتصادي
داليا مختار - اقتصادي (مستشار)
يارا هلال - اقتصادي*
علياء عبد الله - باحث اقتصادي
أحمد داوود - باحث اقتصادي

إدارة الإحصاء

خالد وحيد - مدير قسم الإحصاء*
أحمد فتحي - مساعد بحوث*
حسام خاطر - مساعد بحوث*
محمد خاطر - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة علي - محررة/ مترجمة أولى

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي
أماني مدحت - المساعد التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
صبحي حسين - مساعد
طارق عبد الباقي - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



بارومتر الأعمال

العدد ٤٧ - ٢٠١٨

المحتويات

نبذة عن بارومتر الأعمال

المنهجية

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

مؤشر بارومتر الأعمال

تقييم الأداء السابق

استراتيجية الأعمال في المستقبل

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

توقعات السياسات

ملحق الجداول

نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. يعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك يلقي الضوء على توقعات هذه الشركات لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

وتمثل الشركات المشاركة في المسح قطاعات الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، والتشييد والبناء (١٢%)، والنقل (١٠%)، والسياحة (٩%)، والاتصالات (٧%). ويغطي المسح عدداً من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي. جدير بالذكر أن المركز قام بإصدار أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال في عام ١٩٩٨.

ويقدم هذا العدد من بارومتر الأعمال تقييماً لأداء عينة تضم ١٢٦ شركة من القطاع الخاص ونتائج أعمالها خلال الربع الثالث (يناير - مارس ٢٠١٨) من السنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨، كما يلخص توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بوجه عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الرابع (أبريل - يونيو) من ذات العام المالي.

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

تعريف المؤشر	قيمة المؤشر
ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشركات)	٥٠ نقطة
ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشركات)	أكبر من ٥٠ نقطة
انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشركات)	أقل من ٥٠ نقطة

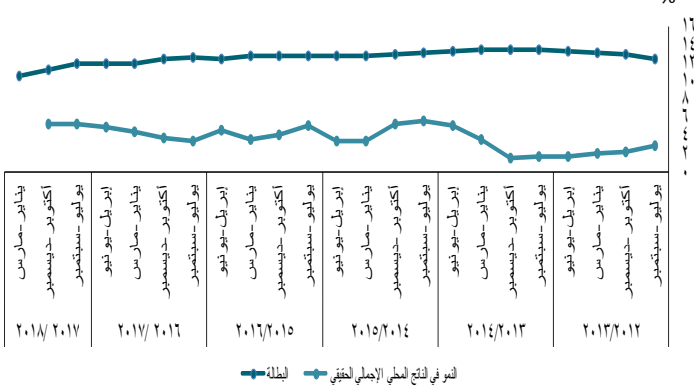
ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

وأقلت وكالتان من وكالات التصنيف الائتماني الدولي الضوء على مؤشرات جيدة للاقتصاد المصري ككل. حيث عدلت وكالة فيتش توقعات مصر من مستقرة إلى إيجابية وأكدت تصنيفها عند B، في حين توقعت وكالة موديز ارتفاع النمو إلى ٥% بحلول العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وإلى ٥,٥% بحلول عام ٢٠٢١. وتتسق مراجعة موديز لتصنيف مصر مع معدل النمو البالغ ٥,٣% المتحقق في الربع أكتوبر - ديسمبر

الشكل ١-١: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة والتضخم



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

اتخذ معدل التضخم اتجاهًا نزوليًا بعد الوصول إلى ذروته في يوليو ٢٠١٧. وكانت المعدلات السنوية خلال الربع محل الدراسة قد سجلت ١٧,١% و ١٤,٤% و ١٣,١% خلال شهور يناير وفبراير ومارس ٢٠١٨ على التوالي. ومن ثم قرر البنك المركزي المصري في اجتماعين متتاليين (في فبراير ومارس) تيسير سياسته المتشددة وخفض أسعار الفائدة. حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار مائتي نقطة أساس. وبنهاية مارس ٢٠١٨، بلغ كل من سعر الإيداع وسعر الإقراض لليلة واحدة ومعدل العملية الرئيسية ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥% و ١٧,٢٥% على التوالي. كما بلغ معدل الخصم ١٧,٢٥% (الشكل ٢-١).

نظرة عامة

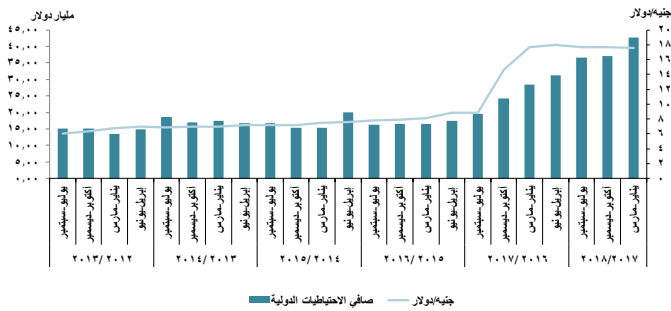
يلقي هذا الجزء نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي شهدتها الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بالإضافة إلى تقييم أداء المؤشرات الكلية الرئيسية (وفقًا لأحدث البيانات المتاحة)، مما سيعمل على وضع نتائج المسح في إطار أوسع نطاقًا.

شهد الربع محل الدراسة العديد من التطورات المحلية على المستويين السياسي والاقتصادي. فعلى جانب التطورات السياسية، تم تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى اعتبارًا من ١٣ يناير، وتلى ذلك البدء في حملة كبيرة لمكافحة الإرهاب أطلق عليها اسم "سيناء ٢٠١٨" في شهر فبراير. كما شهد شهر مارس الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من أن هذه الظروف قد تؤثر على رأي الشركات حيال التشغيل أو الاستثمار (والذي سوف يتم استعراضه في الأجزاء التالية خلال نتائج الاستبيان)، إلا أنها لم تحد من الجهود المبذولة لمواصلة الإصلاح التشريعي من أجل بيئة أعمال مواتية. وفضلا عن ذلك صدر قانون الإفلاس الجديد رقم ٢٠١٨/١١، وتم تعديل قانوني سوق المال والشركات، وأرسلت وزارة الصناعة مشروع قانون جديد خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مجلس الوزراء للاطلاع عليه. كما حمل الربع محل الدراسة أخبارًا سارة لقطاع السياحة في مصر؛ حيث وقع الرئيس الروسي على مرسوم رسمي لاستئناف الرحلات الجوية بين موسكو والقاهرة بدءًا من شهر أبريل^١. ومن المتوقع أن تعمل عودة السياح الروس على تعزيز أداء القطاع خلال الأشهر القادمة.

^١ تم توقيع القرار في شهر يناير الماضي، وكان من المقرر استئناف الرحلات رسميًا في شهر فبراير إلا أنه تم تأجيل ذلك إلى بداية الصيف في شهر إبريل.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات فائضا إجماليا قدره ٥,٦ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٧ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام السابق. نتج عن ذلك تراجع العجز التجاري، وارتفاع ميزان الخدمات مما عوض انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية والحساب المالي. وبلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٢,٦ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٨. كما بلغ متوسط سعر صرف الجنيه ١٧,٦ جنيها للدولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨. وهو سعر مستقر نسبيا خلال عام تقريبا (الشكل ٤-١).

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٢-١: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصدر: البنك المركزي المصري.

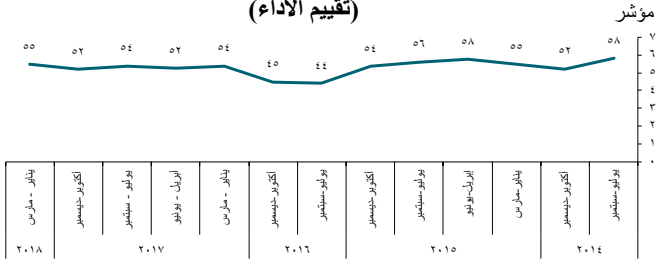
وعلى جانب المالية العامة، انكمش العجز الإجمالي في الميزانية للفترة من يوليو إلى يناير ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥,٦% في نفس الفترة من العام السابق، ويُعزى السبب في تراجع العجز إلى خفض الإنفاق مصحوبا بزيادة في العائدات الضريبية وخاصة الضرائب على السلع والخدمات. حيث تم خفض نصيب الأجور ومشتريات السلع والخدمات في إجمالي الإنفاق (وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من الزيادة الكبيرة في مدفوعات الفائدة، والتي بلغ نصيبها في الإنفاق ٣٦% في شهر يوليو ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٣٣,٢% في ذات الفترة من العام السابق. ولا يزال هيكل الدين العام أعلى من الدين الخارجي حيث بلغ الأخير ٣٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مارس ٢٠١٨ (الشكل ٣-١).

الشكل ٣-١: الدين العام وعجز الموازنة



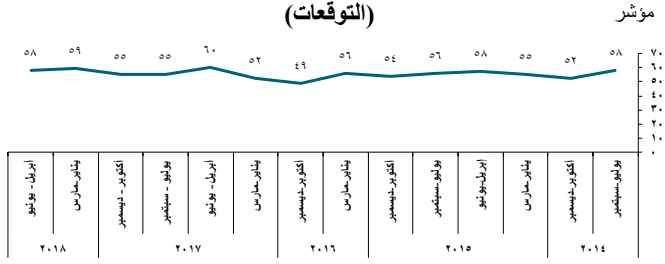
المصدر: وزارة المالية، النشرة الشهرية؛ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

شكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال
(تقييم الأداء)



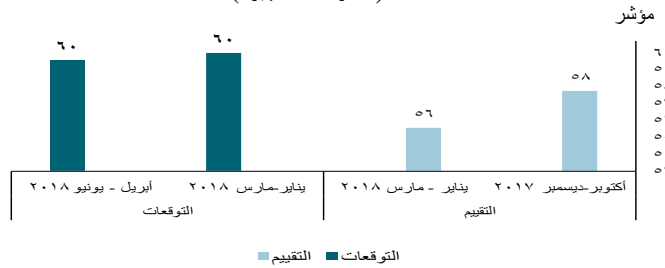
المصدر: نتائج الاستبيان.
*البيانات الخاصة بالربعين (يناير-مارس، وإبريل-يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال
(التوقعات)



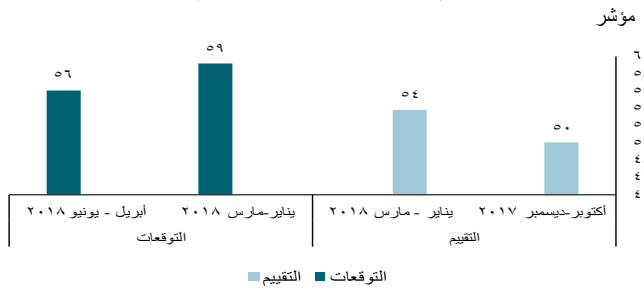
المصدر: نتائج الاستبيان.
*البيانات الخاصة بالربعين (إبريل-يونيو، ويوليو-سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال
(الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال
(الشركات الصغيرة المتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

مؤشر بارومتر الأعمال

ارتفاع مؤشر تقييم الأداء واستمرار التحسن في مؤشر التوقعات

تشير نتائج الاستبيان إلى تحسن في الأداء الكلي لشركات العينة خلال الربع محل الدراسة؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٥ نقطة. إلا أن هذا الأداء يعد أفضل من نظيره خلال الربع السابق بمقدار ثلاثة نقاط ولكنه أعلى من الأداء في الربع المناظر من العام المالي السابق (الشكل ١-٢). كما أظهرت نتائج الاستبيان استمرار التوقعات الإيجابية للشركات خلال الربع القادم أبريل-يونيو ٢٠١٨ وان كانت أقل من الربع السابق (الشكل ٢-٢).

كذلك أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠١٨) استمرار تحسن أداء الشركات الكبيرة، ولكن أقل من نظيره في الربع (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٧)، كما شهد مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة ارتفاعاً في الأداء خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنفس معدل الربع السابق، ويُعزى ذلك لتكيف الشركات الكبيرة مع تبعيات الإجراءات الاقتصادية، (الشكل ٢-٣).

كما أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة تحسن الأداء في الربع محل الدراسة ليسجل ٥٤ نقطة مقابل ٥٠ نقطة في الربع السابق، كما أظهرت النتائج توقعات إيجابية ولكن أقل من الربع السابق مما يؤكد ضرورة تقديم مزيد من المساندة للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين أدائها.

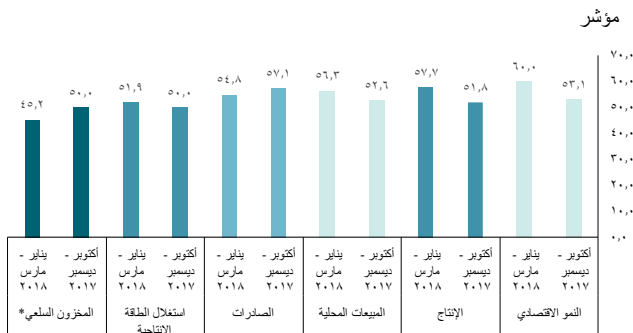
تقييم الأداء السابق

ارتفاع مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت الشركات الكبيرة بأراء ايجابية لكل من المبيعات المحلية والصادرات خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠١٨)، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج، وانعكس ذلك إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي. وتتسق هذا الأراء مع الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتي تشير إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ولكن شهد الربع ارتفاعا في المخزون السلعي وهو ما قد يشير إلى تخوف الشركات من أي تغيرات جديدة في أسعار الطاقة أو السياسات التجارية وبالتالي احتفاظها بقدر أكبر من المخزون (الشكل ٣-١).

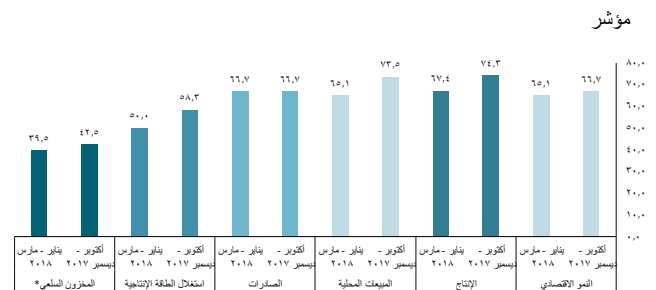
وجاءت مؤشرات تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة أقل إيجابية من الشركات الكبيرة؛ حيث أدلت الأولى بنتائج إيجابية بالنسبة للمبيعات المحلية والصادرات في الربع يناير- مارس ٢٠١٨، مما أدى إلى ارتفاع في مؤشر الإنتاج مع ارتفاع طفيف في مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية. وانعكس ذلك على مستوى المخزون السلعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (انظر المنهجية)، الأمر الذي يؤكد الأثر الإيجابي لمساندة هذه المشروعات (الشكل ٣-٢).

وعلى المستوى القطاعي، يتبين من الجدول (م١) وفقا لآراء مجتمع الأعمال، تحسن قطاع الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية، كما سجل قطاع الخدمات المالية أفضل مستويات الأداء نتيجة زيادة الاستثمار في الأوراق المالية وطرح شركات حكومية في البورصة. وسجل قطاع الصناعات التحويلية تحسنا في الأراء الإيجابية نتيجة ارتفاع كل من المبيعات المحلية والصادرات لبعض القطاعات الصناعية ومنها قطاع الملابس الجاهزة وقطاع الصناعات الغذائية، يليه قطاع التشييد والبناء نتيجة زيادة الاستثمارات، ثم قطاع السياحة نتيجة استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو والقاهرة، ويليه قطاع النقل الذي شهد تحسنا طفيفا في الأداء الكلي بالرغم من صعوبة شروط منح الائتمان للشركات، وسجل قطاع الاتصالات ثبات مستوى الأداء نتيجة ترقب شركات الاتصالات لقانون الاتصالات الجديد.

شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة



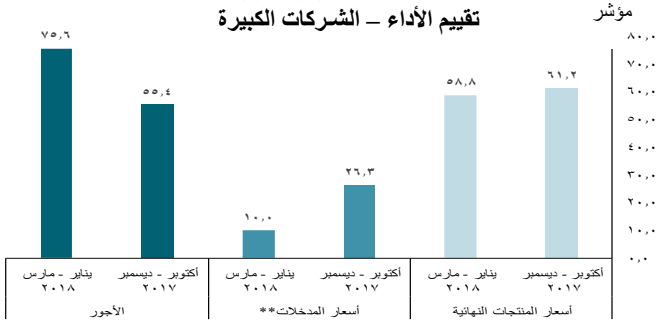
شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



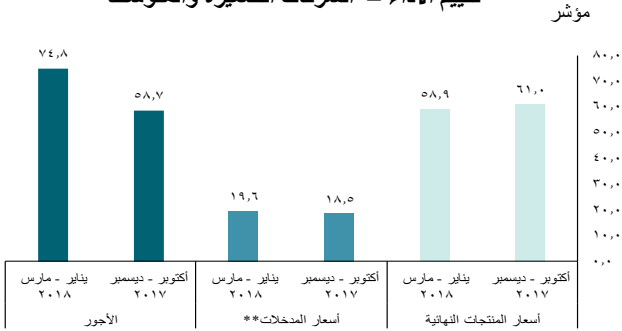
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

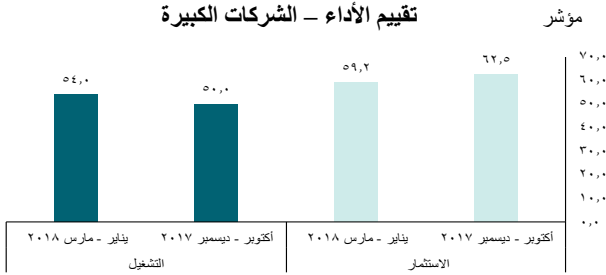
شكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



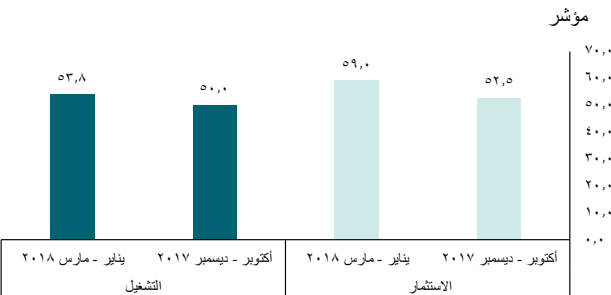
شكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



شكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

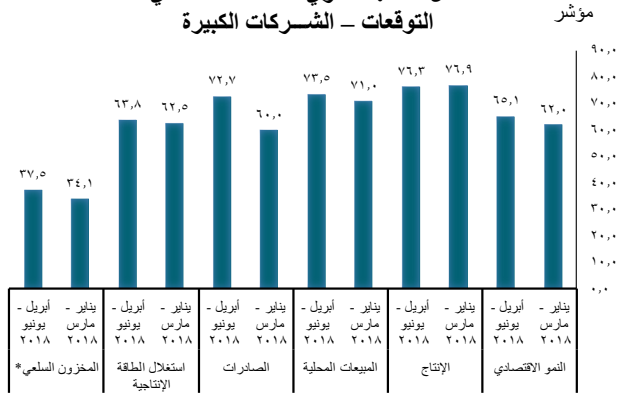
ارتفاع أسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية وزيادة مستوى الأجور

أظهرت نتائج تقييم الأداء للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات خلال الربع محل الدراسة ويشير انخفاض قيمة المؤشر عن ٥٠ نقطة على مستوى كافة الشركات إلى استمرار ارتفاع أسعارها (انظر المنهجية)، وانعكس ذلك على استمرار ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية ولكنها جاءت أقل من مثيلتها في الربع السابق. وشهدت الأجور ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المذكورة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة السنوية في الأجور والتي تتم عادة في نهاية شهر ديسمبر من كل عام. الشكلان (٣-٣، ٣-٤).

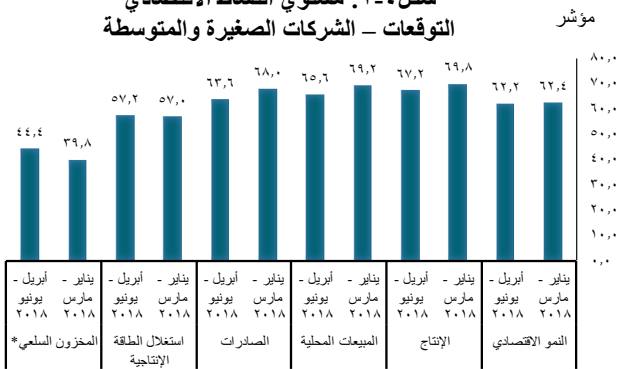
استمرار تحسن مؤشري الاستثمار والتشغيل

تحسن مستوى الاستثمار خلال الربع محل الدراسة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وهو ما يمكن إرجاعه للتفاؤل نتيجة جدية الحكومة في تبني تدابير الإصلاح التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار. وبمقارنة قيم المؤشر في الربع الحالي عن الربع السابق، يتضح تحسن مؤشر الاستثمار بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما تراجع بمقدار ثلاث نقاط للشركات الكبيرة. كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر التشغيل بالنسبة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء، (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

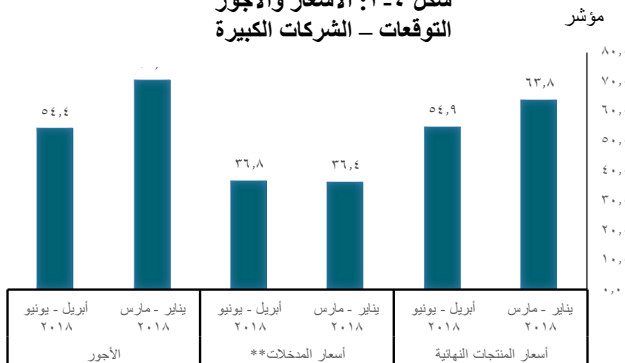
شكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الكبيرة



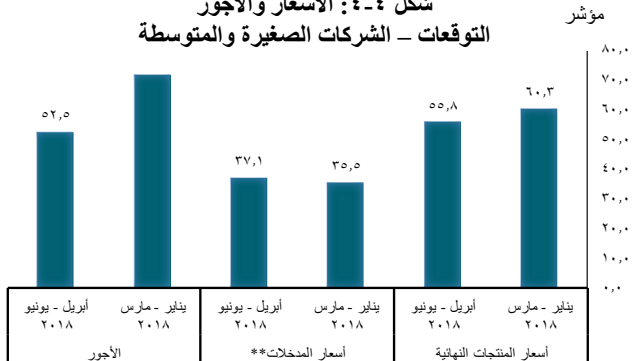
شكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٤-٣: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الكبيرة



شكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة

تعكس توقعات الشركات الكبيرة للربع إبريل - يونيو ٢٠١٨ تفاؤلاً من جانب مجتمع الأعمال حيال برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثره في تحقيق التوازن الاقتصادي في المدى الطويل. حيث جاءت توقعات الشركات الكبيرة للنمو الاقتصادي إيجابية، في حين جاءت التوقعات أكثر تفاؤلاً إزاء كل من مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية. وجاءت التوقعات أقل تفاؤلاً حيال المخزون السلعي في ذات الفترة (الشكل ٤-١).

أظهرت النتائج تشابه توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة للربع محل الدراسة مع توقعات الشركات الكبيرة لمؤشرات النشاط الاقتصادي؛ حيث يتوقع مجتمع الأعمال استمرار ارتفاع كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي ولكن بوتيرة أقل من الربع السابق (الشكل ٤-٢).

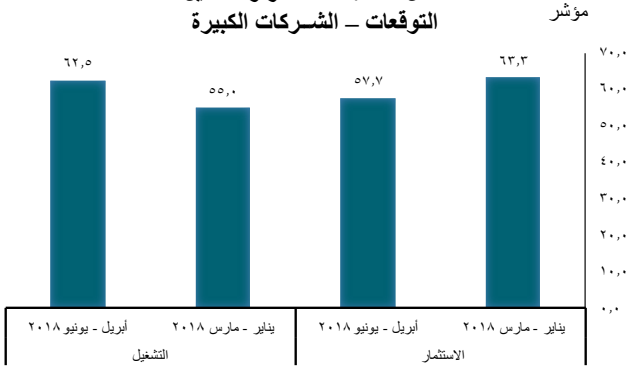
وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م٢)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لقطاعات الخدمات والصناعات التحويلية؛ إلا أن قطاع الصناعات التحويلية سجل أفضل التوقعات، يليه قطاع الاتصالات، ثم قطاعي الخدمات المالية والتشييد والبناء، يليهما قطاعي السياحة والنقل.

توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور

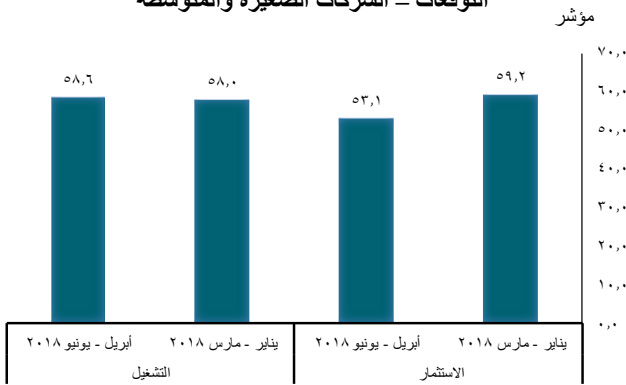
تتوقع الشركات الكبيرة استمرار الارتفاع في أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، كما تتوقع ارتفاع الأجور، ولكن جاءت هذه التوقعات أدنى نسبياً مقارنة بالربع السابق، (الشكل ٤-٣).

وتشابهت توقعات الشركات الكبيرة مع الصغيرة والمتوسطة للربع إبريل - يونيو ٢٠١٨، حيث تتوقع الشركات استمرار ارتفاع أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية، كما تتوقع زيادة الأجور، ولكن جاءت هذه التوقعات أقل مقارنة بالربع السابق، (الشكل ٤-٤).

شكل ٥-٤: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الكبيرة



شكل ٦-٤: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بتحسين مؤشري الاستثمار والتشغيل

تتوقع غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ارتفاع مستويات الاستثمار خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وان كانت بمعدلات أقل من مثيلتها خلال الربع الحالي. وتتوقع الشركات الكبيرة ارتفاع التشغيل لديها وهو ما يتسق مع توقعاتها بشأن النشاط الاقتصادي، وكذلك الوضع بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن معدل التشغيل بها ثابت مقارنة بالربع السابق، (الشكلان ٥-٤ و ٦-٤).

توقعات السياسات

تحسن متوقع في سوق الأوراق المالية وحجم الصادرات وسياسات الاستثمار ومنظومة الطاقة

وفقا للشكل ٦، يشير مؤشر توقعات السياسات أن غالبية الشركات تتوقع تحسن سوق الأوراق المالية في الربع القادم نتيجة لأسباب متعددة منها إصدار قانون سوق المال وقانون الشركات وبرنامج الطروحات الحكومية، وزيادة حجم الصادرات وتحسن سياسات الاستثمار بفعل توفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسن منظومة الطاقة نتيجة لجهود الحكومة في إقامة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وإتاحة الفرص أمام المستثمرين للدخول في هذا المجال.

شكل ٦: توقعات السياسات



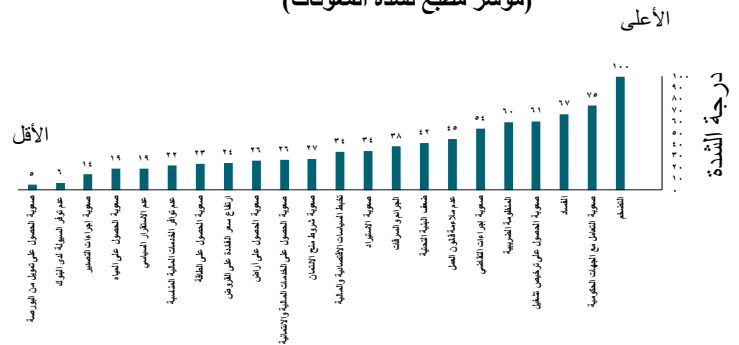
المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والفساد، صعوبة الحصول على الترخيص للتشغيل

يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الفترة محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وتتمثل هذه المعوقات في ارتفاع معدل التضخم وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، واستمرار الفساد، وصعوبة الحصول على الترخيص للتشغيل. ويأتي ترتيب المعوقات مشابهها لنظيره في المسح السابق، مما يشير إلى عدم إحراز تقدم كبير ملموس نحو إزالة هذه المعوقات. وجدير بالذكر أن الحصول على تمويل من سوق الأوراق المالية كان أقل المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال.

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2018)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية											
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل									
النمو الاقتصادي	56	أقل	38	56	أعلى	50	67	14	29	57	48	17	75	8	52	67	0	50	50	70	0	43	57	59	10	51	39
النشاط الاقتصادي	68	6	38	56	67	14	29	57	48	17	75	8	52	67	0	50	50	70	0	43	57	59	10	51	39		
الإنتاج	84	0	19	81	50	43	14	43	53	33	25	42	53	20	50	30	57	14	50	36	59	16	42	42			
المبيعات المحلية	84	0	19	81	50	43	14	43	53	33	25	42	47	20	70	10	54	7	71	21	58	17	44	39			
الصادرات	50	0	100	0	50	33	33	33	50	50	0	50	67	33	0	67	-	-	-	59	14	45	41				
المخزون	24	0	31	69	38	17	33	50	54	33	44	22	43	20	40	40	41	9	55	36	48	23	49	28			
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	58	6	63	31	46	14	86	0	53	17	58	25	53	10	70	20	46	21	71	7	51	16	63	21			
الأسعار	53	0	88	13	58	0	71	29	52	8	75	17	50	10	80	10	59	7	57	36	64	5	50	45			
أسعار المنتجات النهائية	0	0	0	100	25	0	33	67	30	0	43	57	38	0	60	40	7	0	7	93	16	0	19	81			
أسعار المدخلات الوسيطة	67	0	50	50	64	0	57	43	71	0	42	58	63	0	60	40	82	0	21	79	81	0	24	76			
مستوى الأجور	67	0	50	50	64	0	57	43	71	0	42	58	63	0	60	40	82	0	21	79	81	0	24	76			
المدخلات الأساسية	68	0	47	53	50	14	71	14	55	8	67	25	53	0	90	10	58	0	71	29	60	2	64	35			
الاستثمار	58	6	63	31	54	0	86	14	50	17	67	17	44	20	80	0	52	14	64	21	56	10	61	28			
التشغيل	58	6	63	31	54	0	86	14	50	17	67	17	44	20	80	0	52	14	64	21	56	10	61	28			

جدول م 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2018)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية								
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل	مؤشر ²	نسبة مئوية	أقل						
النمو الاقتصادي	55	أقل	53	40	70	0	43	57	57	0	75	25	63	0	60	40	62	7	50	43	64	4	49	46
النشاط الاقتصادي	61	7	53	40	70	0	43	57	57	0	75	25	63	0	60	40	62	7	50	43	64	4	49	46
الإنتاج	71	6	31	63	78	0	29	71	59	17	42	42	62	20	30	50	65	7	43	50	72	4	33	63
المبيعات المحلية	71	6	31	63	78	0	29	71	59	17	42	42	64	10	40	50	58	21	36	43	69	12	27	61
الصادرات	50	0	100	0	60	0	67	33	67	0	50	50	40	33	67	0	-	-	-	71	8	29	63	
المخزون	25	6	25	69	29	0	40	60	40	10	50	40	43	20	40	40	47	18	55	27	48	25	44	31
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	70	0	44	56	60	0	67	33	60	0	67	33	53	10	70	20	52	14	64	21	58	1	69	30
الأسعار	52	6	81	13	58	0	71	29	55	8	67	25	63	0	60	40	63	14	36	50	54	4	76	19
أسعار المنتجات النهائية	25	0	33	67	20	0	25	75	38	0	63	38	38	0	60	40	28	7	29	64	40	2	64	35
أسعار المدخلات الوسيطة	55	0	81	19	50	0	100	0	50	0	100	0	56	0	80	20	54	0	86	14	53	1	87	12
مستوى الأجور	55	0	81	19	50	0	100	0	50	0	100	0	56	0	80	20	54	0	86	14	53	1	87	12
المدخلات الأساسية	60	0	67	33	58	0	71	29	48	8	92	0	53	0	90	10	61	0	64	36	53	1	87	12
الاستثمار	70	0	44	56	60	14	43	43	55	8	67	25	50	10	80	10	58	0	71	29	60	1	64	34
التشغيل	70	0	44	56	60	14	43	43	55	8	67	25	50	10	80	10	58	0	71	29	60	1	64	34

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

² مساوٍ للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول ٣م: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقاً لحجمها) (يناير - فبراير - مارس ٢٠١٨)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النمو الاقتصادي	٣٩	٥٣	٨	٦٠	٥٢	٣٩	١٠	٦٥
النشاط الاقتصادي	٤٢	٣٧	٢١	٥٨	٥٥	٣٩	٦	٦٧
الإنتاج	٣٨	٤٢	٢٠	٥٦	٥٠	٤٣	٧	٦٥
المبيعات المحلية	٣٦	٤١	٢٣	٥٥	٥٦	٣٣	١١	٦٧
الصادرات	٣٤	٤٧	٢٠	٤٥	٤٤	٤١	١٥	٣٩
المخزون	٢٠	٦٦	١٤	٥٢	١٩	٦١	١٩	٥٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية								
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٣٤	٦١	٥	٥٩	٣٢	٦٥	٣	٥٩
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٦	٢٤	٠	٢٠	٨٩	١١	٠	١٠
مستوى الأجور	٦٦	٣٤	٠	٧٥	٦٨	٣٢	٠	٧٦
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٣٢	٦٦	٢	٥٩	٣٣	٦٣	٣	٥٩
التشغيل	٢٣	٦٦	١١	٥٤	٢٦	٦١	١٣	٥٤

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول ٤م: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقاً لحجمها) (أبريل - مايو - يونيو ٢٠١٨)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النمو الاقتصادي	٤١	٥٦	٣	٦٢	٥٠	٤٣	٧	٦٥
النشاط الاقتصادي	٥٥	٣٨	٧	٦٧	٧١	٢٣	٦	٧٦
الإنتاج	٥٣	٣٨	٩	٦٦	٧١	١٠	١٩	٧٤
المبيعات المحلية	٤٥	٥٠	٥	٦٤	٧٠	١٠	٢٠	٧٣
الصادرات	٣٥	٤٧	١٩	٤٤	٥٢	٢٨	٢٠	٣٨
المخزون	٢٨	٦٧	٤	٥٧	٤٣	٥٧	٠	٦٤
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية								
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٢٤	٧٢	٤	٥٦	٢٦	٦٥	١٠	٥٥
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٢	٥٧	١	٣٧	٤٤	٥٢	٤	٣٧
مستوى الأجور	١١	٨٨	١	٥٣	١٦	٨٤	٠	٥٤
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	١٤	٨٤	٢	٥٣	٢٧	٧٣	٠	٥٨
التشغيل	٣٢	٦٥	٣	٥٩	٤٢	٥٥	٣	٦٣